تحليل النزاعات الحدودية العراقية استنادًا إلى نموذج "بيتر هاجت"

م.م علي كاظم عنبر الفتلاوي
Ali.k.anber@aliraqia.edu.iq
الجامعة العراقية/ كلية الاداب

"Analyzing Iraqi Border Conflicts Based on Peter Haggett's Model"

Asst. Lecturer Ali Kazem Anbar Al-Fatlawi
College of Arts / Iraqia University

المستخلص

يقدّم هذا البحث قراءة تاريخية–تحليلية لتطوّر النزاعات الحدودية العراقية ضمن سياق التاريخ العراقي المعاصر، مستندًا إلى نموذج بيتر هاجِت في تحليل البعد المكاني–الوظيفي للحدود. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تشكّل الحدود العراقية لم يكن نتاجًا لتفاعل اجتماعي داخلي أو تطورٍ تاريخي تدريجي، بل جاءت نتيجة هندسة جيوسياسية أعقبت الحرب العالمية الأولى، فرضتها القوى الدولية ورُسِم عبرها الإطار المكاني للدولة الحديثة. ومن خلال تحليل محطات رئيسية تشمل اتفاقيات الترسيم، ومشاريع الوحدة العربية، وحربَي الخليج، والتحولات ما بعد عام ٢٠٠٣، يبيّن البحث كيف تداخلت اعتبارات الهوية، والأمن، والطاقة وشبكات النقل مع إدراك النخب السياسية العراقية للسيادة ووحدة المجال الوطني.

وتُظهر الدراسة أن الحدود العراقية لم تكن خطوطًا ساكنة، بل فضاءات متغيرة، تتبدّل وظيفتها تبعًا لقدرة الدولة على إدارة مسارات النفاذ والتدفقات العابرة للحدود فهي تتصل حين تتوافر بدائل استراتيجية متعددة، وتتصلّب حين تتراجع قدرة الدولة على التحكم بالمكان. كما تكشف النتائج أن استقرار الحدود ارتبط بقدرة بغداد على إدارة المنافذ البحرية والبرية وعقد الحركة، وأن لحظات الاضطراب كانت نتاج اختلال موازين السلطة والتوازنات الإقليمية أكثر من كونها انعكاسًا للجغرافيا وحدها. بذلك يسهم البحث في حقل التاريخ السياسي العراقي من خلال دمج المقاربتين التاريخية والمكانية، ويفتح آفاقًا لدراسات لاحقة تُعنى بتحولات السيادة والوظيفة الجغرافية للدولة في ظل صعود اقتصاد اللوجستيات والطاقة الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الحدود العراقية، بيتر هاجت، النزاعات الإقليمية، السيادة، الدولة الحديثة..

Abstract

This study offers a historical-analytical examination of Iraqi border conflicts within the field of Modern Iraqi History, employing Peter Haggett's spatial framework to interpret the geopolitical and functional evolution of Iraq's boundaries. It argues that Iraqi borders did not emerge from an organic social or historical process but were constructed through post-World War I imperial cartography that defined the spatial architecture of the modern Iraqi state. By tracing key historical milestones — including border treaties, pan-Arab projects, the Iran–Iraq War, the 1990–1991 Gulf crisis, and post-2003 transformations — the research reveals how issues of security, energy networks, and regional mobility intersected with Iraqi state-building and elite perceptions of sovereignty.

The study demonstrates that Iraqi borders functioned less as fixed territorial lines and more as dynamic geographic fields whose function shifted according to state capacity, strategic connectivity, and regional power balances. Periods of boundary stability aligned with Iraq's ability to command maritime and land gateways, while episodes of instability corresponded to weakened state authority and intensified external intervention. This research contributes to the historiography of modern Iraq by integrating spatial theory with political history, suggesting new avenues for studying sovereignty, territoriality, and regional integration in the context of emerging logistics and energy networks in the Middle East.

Keywords:

Iraqi borders; Peter Haggett; regional conflicts; sovereignty; state formation.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لا يمكن فهم الحدود العراقية من منظور الجغرافيا السياسية بالاعتماد على القراءات القانونية أو السرديات التاريخية فحسب، إذ لم تتشكّل هذه الحدود بوصفها مخرجاتٍ لعملية تطور داخلي طبيعي أو تعبيرًا عن حدود اجتماعية–عرقية ثابتة؛ بل جاءت وليدة لحظة دولية مفصـــلية أعقبت الحرب العالمية الأولى، حين أعادت القوى الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، رسم خارطة الشرق الأوسط وفق مصالحها الإستراتيجية المتعلقة بالسيطرة على الموارد وطرق التجارة، وضبط الوصول إلى النفط، وتأمين طرق الإمبراطورية باتجاه الهند والبحر الأبيض المتوسط، وتحييد أي وحدة سياسية محتملة في المشرق العربي.

وضمن هذا السياق، تشكّلت دولة العراق المعاصرة بصفتها كياناً حدودياً وظيفياً، أكثر منها دولةً مكتملة الهوية والمجال[١]. وقد حملت مع نشـــأتها إرثا تاريخيا من النزاعات الحدودية، مما أســـهم في صـــياغة طبيعتها المركّبة: دولة ذات حدود مرسومة من الخارج، واقعة على تقاطع ثلاثة فضاءات استراتيجية (الخليج العربي، والهلال الخصيب، والأناضول–إيران) ما جعل حدودها منذ التأسيس رهينة لتوازن القوة بين القوى الاســـتعمارية أولًا، ثم للحرب الباردة لاحقًا، وفي العقود الراهنة لاقتصـــاد الطاقة ومجالات النفوذ الإقليمي والدولي. لذلك فإن العراق لم يُدِر حدوده كمساحات فاصلة فقط، بل كواجهات صراع من أجل السيادة، ومسارح تفاعل بين الداخل الاجتماعي ودوائر الضغط الخارجي[٢].

إلى جانب هذا الإرث الســـياســـي، بقيت القراءة الأكاديمية العربية للحدود العراقية محكومة بمقاربات الحدث الدبلوماسي وحالات النزاع العسكري، أكثر من المقاربات

التي تعتبر المكان عاملًا تفسيريًا مستقلًا. هنا تتقدم إسهامات بيتر هاجِت التي تعيد تعريف الحدود بوصفها شبكة حركية تُقاس عبر التدفق، وكلفة الوصول، والسيطرة على العقد الجغرافية، وقنوات الاتصال، لا بوصفها خطوطًا صمّاء تُحدِّد نطاق السيادة فقط[٣].

ويمثل العراق حالة اختبار مثالية لهذا النموذج؛ فالموقع الذي منح الدولة فرصة الوصول إلى البحر، والاقتراب من البحر الأبيض المتوسط، والتحكم بممرات الطاقة، هو ذاته الذي جعل حدودها مناطق احتكاك دائم: من شط العرب مع إيران، وقضية الموصل مع تركيا، إلى محور دمشق – بغداد، والحدود النفطية والبحرية مع الكويت، والصحاري الأمنية مع الأردن والسعودية. وتتجلى جدوى المقاربة المكانية في تفسير التحولات الكبرى في سلوك العراق الحدودي عبر قرنٍ كامل، بدءًا من ترسيم الحدود في مرحلة الانتداب، ومرورًا بمواقف العراق من الأحلاف الغربية، والمشاريع الوحدوية القومية، وصولًا إلى اتفاق الجزائر ١٩٧٥، وحرب الخليج الأولى والثانية، ثم الاحتلال والانهيار الأمني ما بعد ٢٠٠٣ وتحوّل الحدود إلى منفذ لتدفقات بشرية وأمنية معقدة.

لذلك يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن مجموعة أسئلة تتعلق بطبيعة تشكّل الحدود العراقية ووظائفها في سياق التاريخ المعاصر، وفي مقدمتها كيف تشكّلت هذه الحدود ضمن عملية إعادة الهيكلة الجغرافية السياسية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكيف تغيّرت وظائفها عبر المراحل السياسية المختلفة بين كونها ممرات تدفّق أو حواجز أمن أو فضاءات نفاذ شبكي. كما يستفسر البحث عن العلاقة بين قدرة الدولة العراقية على السيطرة على العقد الجغرافية ومسارات الطاقة

والتنقل وبين مستوى استقرار حدودها أو اضطرابها، ومدى صلاحية نموذج هاجِت في تفسير هذه التحولات مقارنة بالمقاربات التاريخية والقانونية التقليدية.

تأسيسًا على ذلك، ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مفادها أنَّ الحدود العراقية لم تكن ثابتة في معناها ولا في وظائفها؛ بل أعيد تعريفها باستمرار مع تغير ميزان القوى، وتبدل بنية الإقليم، وظهور البترول ثم المياه كمعاملات جيو– اقتصادية عليا، وارتباط المجال العراقي بممرات النفوذ العالمية. وبناءً عليه، يسعى البحث إلى توظيف نموذج هاجِت في قراءة الحدود العراقية بوصفها منظومة تدفقات وفضاءات تفاعل، تتشكّل عبر السيطرة على الطرق والأنابيب والموانئ والممرات الجبلية، لا فقط عبر النصوص والمعاهدات. ومن خلال ذلك، يهدف إلى تقديم مقاربة تحليلية تتجاوز الوصف السياسي، نحو قراءة تُبرز كيف أنتج المكان حدود العراق، وكيف أعادت الحدود إنتاج السياسة والسلطة في هذا الكيان الجغرافي.

الإطار النظري

يعد بيتر هاجِت أحد أبرز الأسماء التي أعادت تعريف الجغرافيا السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين، من خلال تطوير مقاربة نقلت دراسة المكان من الوصف الإقليمي التقليدي إلى التحليل الدينامي للعلاقات بين الفضاء والسلطة. وُلد هاجِت عام ١٩٣٣ في بريطانيا، وتخرّج في جامعة بريستول التي أصبح لاحقًا أحد رموزها الأكاديميين، وأسهم ضمن مدرسة الجغرافيا الكمية في ترسيخ التحليل المكاني بوصفه مدخلًا لفهم السلوك الإنساني والاقتصادي والسياسي. ويعد كتابه المؤسس

"تحليل الموقع في الجغرافيا البشرية *Locational Analysis in Human Geography* (1965/1977)"

نقطة تحول مركزية في هذا الاتجاه، إذ قدّم أدوات فكرية لفهم المكان ضمن منظومة تفاعل واتصال وحركة، لا كمساحة هندسية صامتة[٤].

ينطلق هاجِت من فرضية جوهرية مفادها أن المكان ليس حاملاً محايدًا للسياسة، بل عنصرًا فاعلًا يُنتجها ويعيد تشكيلها عبر شبكة من التدفقات(*flows*) مثل حركة السلع والطاقة والبشر والقوة العسكرية؛ والعُقد الإستراتيجية(*nodes*) مثل الموانئ، المدن الحدودية، وحقول النفط؛ والممرات(*corridors*) مثل الطرق، خطوط أنابيب، ممر جبلي؛ وأنماط الاتصال(*connectivity*)؛ وكذلك عبر ما يسميه كلفة المسافة (*friction of distance*)التي تحدد حجم التفاعل بين الوحدات المكانية وإمكانات التعاون أو الصراع بينها. وبموجب هذا التصور، تُفسَّر قوة الدولة من منظور الجغرافيا السياسية لا فقط من خلال قدراتها العسكرية أو مواردها الاقتصادية، بل من خلال قدرتها على التحكم في نقاط العبور والمنافذ البحرية والممرات الجبلية ومسارات الطاقة، وعلى توجيه تدفق السلع والبشر والموارد، أو تعطيل هذا التدفق وفق مصالحها[٥].

وهكذا تتحول الحدود من كونها خطوطًا هندسية إلى أنساق وظيفية متغيرة تتبدّل بتبدّل ميزان القوى والتكنولوجيا وشبكات النقل والطاقة. فقد تكون الحدود في مرحلة ما قناة عبور اقتصادي(*exchange corridor*)، ثم تتحول في مرحلة أخرى إلى حاجز أمن(*security barrier*)، وفق طبيعة التهديدات وتكاليف الحركة والاتصال. وتتيح هذه المقاربة تحليلًا أعمق لسلوك الدول حيال جيرانها، وفهمًا لنوعية التفاعلات التي تحدد مصير الحدود، من تعاون، أو تنافس، أو صراع منخفض الحدة، أو مواجهة مفتوحة[٦].

وعلى الرغم من الاتساق الداخلي الذي يميز النموذج المكاني في تفسير العلاقات السياسية عبر تحليل البنى المكانية وشبكات التدفق، لا يفترض هاجِت أنّ مقاربته تُقدّم تفسيرًا مكتفيًا بذاته لجميع الظواهر الجغرافيا السياسية. فالعوامل الرمزية والهوية الثقافية والسياقات الأيديولوجية، فضلًا عن تحولات النظام الدولي، تُظلّ عناصر مؤثرة لا يمكن تجاوزها في تحليل سلوك الدول[٧]. ومع ذلك، تكمن قوة هذا الإطار في قدرته على إدماج الاقتصاد السياسي والأمن الإقليمي والتكنولوجيا ضمن قراءة مكانية تنظر إلى الحدود باعتبارها آليات لإدارة الحركة والسيطرة وتوزيع النفوذ، لا مجرد خطوط قانونية فاصلة. وبذلك يتيح النموذج فهمًا أكثر موضوعية لتحولات وظيفة الحدود؛ إذ يربط بين تغيّر قيمتها الاستراتيجية وبين تبدّل مسارات الطاقة، وحركية الأسواق، والبنى التحتية العابرة للأقاليم. لذلك إنّ قيمة مقاربة هاجِت ليست في نفي البعد الرمزي أو السياسي، بل في منح الحدود أساسًا منهجيًا يوازن بين ثقل المكان ومرونة السياسة، ويُبرز كيف تتحول الجغرافيا من إطار ثابت إلى فاعل منتج للقرارات والتحالفات والصراعات.

تتضح أهمية هذا الإطار بصورة خاصة في تطبيقه بالحالة العراقية، حيث تم رسم الحدود بما يخدم المصالح الاقتصادية والأمنية للقوى الكبرى، خصوصًا عبر شط العرب ومنطقة الموصل والمنافذ البرية نحو سوريا والأردن وتركيا ومنذ تلك اللحظة التأسيسية، ظلّت الحدود العراقية مجالًا لإعادة التفاوض والتوتر نظرًا لأن وظيفتها لم تكن ثابتة، بل كانت تتغير مع تغيّر البيئة الإقليمية والدولية، من مرحلة الانتداب إلى الحرب الباردة، ثم حقبة النفط والتحالفات الإقليمية، وصولًا إلى مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ حيث شهدت بروز فاعلين غير دوليين (*non-state actors*) كعنصر مركزي في دينامية الحدود.

وبذلك، يُعد اعتماد نموذج هاجِت في هذه الدراسة خيارًا منهجيًا مناسبًا، لأنه يسمح بقراءة الحدود العراقية بوصفها منظومة متحركة تحكمها توازنات المكان لا النصوص القانونية فقط، وتُعاد صياغة وظيفتها بحسب السيطرة على الموانئ والممرات الجبلية وخطوط الأنابيب وأحواض المياه، وبفعل قدرة الدولة على تقليل كلفة الحركة ورفع كلفة العبور بالنسبة لخصومها. ويمنح هذا المنظور قدرة تفسيرية لفهم كيف تتبدّل وظيفة الحدود بين العراق وجيرانه من الأردن والسعودية بوصفهما "ممرات اتصال برّي منخفضة الاحتكاك"، إلى إيران وتركيا بوصفهما "عقدًا جبلية–مائية عالية الحساسية"، مرورًا بالحالة السورية التي تمثّل "حدًّا مركّبًا بين الممر والكتلة الأيديولوجية" بحكم موقعها كبوابة نحو البحر الأبيض المتوسط وحضورها التاريخي في مشاريع الوحدة، إلى الكويت كمثال على "حد طاقوي–بحري مركزي"، ما يجعل الجغرافيا هنا ليست إطارًا ثابتًا، بل قوة فاعلة تشكّل السياسة وتعيد إنتاجها عبر الزمن.

منهجيًا، نوظف الإطار «التحليل المكاني–الوظيفي» لقراءة الحدود العراقية من خلال تتبّع تحوّل وظائفها عبر الزمن، وربطها بتحولات السياق الدولي والإقليمي، وشبكات الطاقة والموانئ، وبنية التضاريس، ومدى قدرة الدولة على السيطرة على العُقد والممرات. سيرتكز البحث على تحليل تاريخي، من خلال دراسة الوثائق والمعاهدات والسجلات الأرشيفية، وقراءة الأدبيات المتخصصة في الجغرافيا السياسية، والنفط، والعلاقات الإقليمية، إضافةً إلى تفسير محطات التحول السياسي–الأمني الكبرى بوصفها نقاط اختبار لوظيفة المكان وقدرة النظام السياسي على إعادة تشكيله. وبذلك، لا يسعى البحث إلى استقصاء تاريخ المنازعات فحسب، بل إلى اختبار فرضية مفادها أن الحدود العراقية تتبدّل وظيفيًا مع تغير قيمة

المكان وكلفة الحركة، أكثر مما تتبدّل بفعل النصـــوص القانونية أو الخطاب السياسي وحده.

النبذة التاريخية:

لم يكن مفهوم الحدود في المجال العراقي عبر تاريخه الطويل قائمًا على خطوط فاصـــلة صـــلبة بقدر ما كان تعبيرًا عن شـــبكات النفوذ والســـيطرة على المراكز الحضـــرية والطرق التجارية والممرات النهرية. ففي الحقبة العباســية، شـكّلت بغداد مركزًا لعالم إسـلامي واسـع لم تُحدِّده تخوم جغرافية بقدر ما حددته شـبكات اتصـال وإدارة سياسية–دينية، كانت فيها السلطة تُقاس بمدى السيطرة على العقد الحضَرية والمســـالك التجارية الدولية الممتدة من الأناضـــول إلى الخليج والهند[٨]. ومع أن الصراع الصفوي–العثماني لاحقًا أدخل حدودًا عسكرية وسياسية أكثر وضوحًا، فإن معاهدة زهاب عام ١٦٣٩ وما تبعها من تسويات ظلّ أقرب إلى تحديد نطاقات نفوذ مرنة منه إلى ترسيم قانوني ثابت[٩].

جاء التحوّل الجذري مع نهاية الحرب العالمية الأولى، حين أُعيد تشكيل الإقليم وفق منطق القوة الإمبريالية، فبرز العراق ككيان جيوســـياســـي جديد داخل هندســـة اســتعمارية مزدوجة فمن جهة، ســعت بريطانيا إلى تأمين موارد الطاقة المتمثلة في النفط وخطوط نقله، ومن جهة أخرى اعتمدت على تســـويات حدودية هدفت إلى إرساء منظومة أمنية إقليمية تخدم استراتيجيتها الواسعة في المنطقة[١٠]. لعبت اتفاقية سايكس–بيكو (١٩١٦) وقرارات عصبة الأمم دورًا حاسمًا في رسم التخوم الأولية، بينما ظهرت تســـويات لاحقة مثل اتفاقية الحدود مع تركيا بشـــأن ولاية الموصـــل (١٩٢٦) ومعاهدة العقير مع نجد (١٩٢٢) بوصـــفها أدوات إمبريالية لإنتاج حدود

متوترة تتداخل فيها الانقسامات الطائفية والعرقية مع مشكلات الترسيم الجغرافي، خصوصًا في المناطق الشمالية والشرقية ذات الامتدادات الكردية والعشائرية[١١].

وبذلك أصبحت الحدود عنصرًا مؤسِّسًا في بناء الدولة العراقية لا مجرد إطار لها؛ إذ وُضعت السيادة العراقية في مواجهة منظومة حدودية مرسومة من الخارج، بينما شكلت الجغرافيا المتنوعة — من شط العرب والممرات الجبلية في الشمال إلى المنافذ الصحراوية غربًا — ساحات اختبار لقدرة الدولة على السيطرة المكانية. وفي مرحلة ما بعد الاستقلال عام ١٩٣٢، شهدت الحدود العراقية إعادة تفاوض مستمرة نتيجة تداخل العامل الإقليمي مع الموقع الجغرافي–الاستراتيجي للدولة الحديثة التشكل، إذ ارتبطت السياسة الحدودية بالتحولات في البيئة الإقليمية وبمحاولات العراق لتحقيق توازن بين الحفاظ على سيادته من جهة والانخراط في النظام الإقليمي من جهة أخرى. وأصبحت مسألة المنافذ البحرية وحق الملاحة في شط العرب، إضافة إلى خطوط التواصل البرية عبر المشرق والأناضول والخليج، من المحددات الأساسية في صياغة السياسة الخارجية العراقية[١٢].

وفي الوقت ذاته، برزت الحركة القومية العربية كتصوّر بديل يرى الحدود الحالية نتاجًا لتقطيع المجال العربي، فظهرت المشاريع الوحدوية ومحاولات تجاوز الحدود مثل الهلال الخصيب والاتحاد الهاشمي في الخمسينيات من القرن الماضي، وطرحت كآليات لاستعادة عمق جغرافي وسياسي فُرض اقتطاعه بفعل توازنات القوى الكبرى. ولكن انخرط العراق نفسه خلال العهد الملكي في مشروع الأمن الغربي عبر انضمامه إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥ إلى جانب تركيا وإيران وبريطانيا، في إطار إستراتيجية أمريكية–بريطانية لاحتواء الاتحاد السوفيتي وإحكام السيطرة على ممرّات الطاقة والاتصال الإقليمي. وبذلك أصبحت الحدود العراقية

جزءًا من شبكة أمنية غربية، تعاد عبره ضبط خرائط النفوذ وبناء "خط صدّ" أمام انتشار القوة السوفيتية في الشرق الأوسط[١٣].

بيد أن ثورة عام ١٩٥٨ شكّلت نقطة انعطاف كبرى؛ فبانسحاب العراق من الحلف واتجاهه نحو سياسة عدم الانحياز وتوثيق علاقاته مع موسكو، تحوّلت وظيفة حدوده من عنصر ضمن شبكة أمن غربية إلى "حد سياسي مستقل" يسعى لإعادة تموضع بغداد في النظامين العربي والدولي. هنا تحديدًا بدأت الحدود تُقرأ بوصفها مجالًا لإعادة إنتاج السيادة في مواجهة مشاريع الاحتواء، لا مجرد امتداد لمنطق استراتيجي مفروض من الخارج وبصورة خاصة ارتباطها بشبكات الطاقة والممرات البرية ومشروعات الدفاع الجماعي[١٤]. وخلال العقود اللاحقة، ولا سيما في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، اكتسبت الحدود أبعادًا اقتصادية وأمنية مركبة بفعل تصاعد أهمية النفط وتحوّلات القوة العسكرية الإقليمية، ما أدى إلى صدامات مباشرة واتفاقيات ملزمة ثم مراجعات لاحقة، في سياق يعكس الطبيعة الديناميكية لتشكّل الحدود في الإقليم.

فالعراق لم يرث حدودًا طبيعية بقدر ما ورث هندسة استراتيجية صُممت لضبط حركة الطاقة والتحالفات، ما يفسر تواتر النزاعات الحدودية مع جواره. وعليه، فإن تحليل الحدود العراقية لا يمكن عزله عن الإرث الإمبراطوري، وتصادم مشاريع الهوية، وتدخل القوى الكبرى، والبنى الجيومكانية التي تحكم الحركة والتدفق.

الحالة العراقية – الإيرانية: الحدود كمنظومة توازن وظيفي متحوّل

وفقًا لمنظور بيتر هاجِت في التحليل المكاني، تُقرأ الحدود هنا بوصفها نظامًا وظيفيًا يتغير بتغيّر قيمة المكان من ممر إلى حاجز، وتبعًا لكلفة المسافة، ومستوى الاتصال، والسيطرة على العقد الجغرافية والممرات الإستراتيجية. وتُعدّ الحالة

العراقية–الإيرانية مثالًا ممتازا لهذا المنطق؛ فهي حدود تتداخل فيها الاعتبارات المائية والنهرية، والممرات الجبلية، وشبكات النفوذ السياسي عبر الفاعلين غير الدوليين، مع تدخل القوى الكبرى في إعادة تعريف وظيفة المجال.

تشكلت هذه الحدود الحديثة عبر تسوية أرضروم عام ١٨٤٧ وبروتوكول القسطنطينية ١٩١٣ ومحاضر لجنة ١٩١٤، بوساطة بريطانية–روسية هدفت إلى ضبط المجال الحدودي بين السلطنة العثمانية والدولة القاجارية، وحماية المصالح البحرية وممرات الخليج[١٥]. ورغم الطابع القانوني لهذه التسويات، فإنها عبّرت عمليًا عن هندسة جيوسياسية خارجية أكثر منها عن توافق محلي، حيث ثُبّت امتياز العراق في شط العرب انطلاقًا من منطق التحكم الملاحي لا منطق الجوار الاجتماعي[١٦].

كما شكّلت معاهدة سعدآباد عام ١٩٣٧ أول محاولة لتحييد الحدود ضمن إطار إقليمي مدفوع بضغط غربي لاحتواء النفوذ السوفيتي. كانت الحدود هنا تُدار كحزام استقرار دولي؛ أي ليس لتعزيز التكامل الإقليمي، بل لحماية التوازنات الكبرى عبر تحويل المجال الحدودي إلى خط عازل وظيفيا[١٧].

غير أنّ التحول الجوهري جاء بعد عام ١٩٥٨؛ فبانسحاب العراق من الأحلاف الغربية وتبنّيه سياسة التحرر من النفوذ البريطاني–الأمريكي، تحوّل الحد من خط ضبط أمني دولي إلى ساحة تنازع على السيادة الإقليمية. وفي هذا السياق، وظّفت إيران ورقة الحركة الكردية في شمال العراق عبر منح دعم لوجستي وسياسي، فحوّلت الجبال من تضاريس طبيعية إلى ممر وظيفي لإعادة توزيع القوة داخل المجال العراقي[١٨]. هنا تتجسد نظرية هاجِت: "يتحوّل المكان إلى مُنتِج للسياسة

عندما تُستثمر الممرات والعقد الجبلية كبنى نفاذ لوجستية–سياسية تُعيد صياغة السيادة، فتغدو الحدود مجالًا وظيفيًا متحوّلًا لا خطًا ساكنًا".

وفي عام ١٩٧٣؛ أسهمت حرب أكتوبر واستخدام النفط كسلاح عربي في رفع القيمة الإستراتيجية لشط العرب والمنافذ البحرية. ونتيجةً لذلك، جاء اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ كتسوية مكانية ومقايضة وظيفية بامتياز: إغلاق الممر غير الرسمي (دعم التمرّد الكردي) مقابل إعادة تعريف حدود الملاحة وفق خط التالوك بما أعاد توزيع أدوات السيطرة على المجال الحدودي أكثر من كونه "تنازلًا سياسيًا" بالمعنى الإطلاقي[١٩].

بيد أن انهيار نظام الشاه عام ١٩٧٩ أعاد تشكيل وظيفة الحد من جديد، فتحول من قناة تفاوض إلى جبهة أيديولوجية، ثم إلى مسرح مواجهة عسكرية شاملة عام ١٩٨٠. وهنا تبرز رؤية هاجِت بوضوح :حين ترتفع مخاطر الاتصال وتُغلَق مسارات التبادل، تتبدل الحدود من شبكة تفاعل إلى حاجز صراع. لقد شكّلت الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) اختبارًا مكانيًا صارمًا: فالممرات الجبلية حددت خطوط الاشتباك، وشط العرب تحوّل إلى بوابة للسيادة البحرية، بينما لعبت قدرات السيطرة على العمق الحدودي دورًا مركزيًا في إدارة المعركة.

كما دخلت الحدود طورًا جديدًا بعد عام ٢٠٠٣ بوصفها فضاءً شبكيًا؛ إذ برزت الشبكات الوكيلة العابرة للحدود والتي تستند إلى روابط قومية ومذهبية ومصلحية، كأذرع نفاذ أمني–سياسي، ما حوّل تخوم ديالى والبصرة إلى نقاط احتكاك عابرة للدولة، تُعاد عبرها صياغة ميزان القوة الإقليمي. وهذا ما يؤكد أنّ حدود العراق وإيران ليست مخرجات نصوص قانونية فقط، بل نتائج مستمرة لحركة التدفقات والممرات وتوازنات الشبكات.

ومن ثمّ، تكشـف الحالة العراقية–الإيرانية أن الصـراع الحدودي لم يكن تعبيرًا عن خلاف ثنائي فحسب، بل نتاج تفاعل مركّب بين الجغرافيا النهرية–الجبلية، وشبكات النفوذ الإقليمي، وتحولات النظام الدولي. وفي ضـوء نموذج هاجِت، يتبين أن الحد لم يكن خط فصـل، بل جهاز ضـبط وظيفي تتغير قيمته بتبدّل تدفقات الطاقة والمنافذ البحرية وميزان القوة. وتؤكد هذه التجربة أن تحليل الحدود العراقية يقتضـي دمج مقاربات السـيادة، والحرب، والطاقة، مع قراءة مكانية–شـبكية تتجاوز الحدث إلى بنية المجال الإقليمي المتحرك.

الحالة التركية: الحدود بوصفها ممرًا تحت رقابة وظيفية وأداة توازن هيدرولوجي–أمني

تُظهر الحدود العراقية–التركية نمطًا وظيفيًا مميّزًا في تاريخ الدولة العراقية؛ فهي لم تُقرأ في بغداد باعتبارها خط سـيادة مغلقًا، بل بوصـفها ممرًا جيواسـتراتيجيًا عالي الحسـاسـية يتحكم في مسـتويين متداخلين من القوة: تحوّلات الجغرافيا الجبلية في الشمال، وتدفقات الموارد والطاقة عبر الأناضول نحو البحر الأبيض المتوسط. ولم تتحدد هذه الحدود بإرادة ثنائية فقط، بل جاءت في سياق هندسة استعمارية نفّذتها القوى الكبرى عقب الحرب العالمية الأولى، حين سـعت بريطانيا إلى تثبيت العراق كـ"حاجز جيوسياسي" بين الأناضول وإيران، وتأمين ولاية الموصل الغنية بالموارد ضمن فضاء نفوذها[٢٠]. وأكّدت تسوية الموصل سنة ١٩٢٦ هذا الترتيب حين جرى دمج حدود العراق الشـمالية ضـمن منظومة توازن إقليمي أرادته لندن حصـنًا ضـد التمدد السـوفيتي لاحقًا، ما مهد لقيام إطار أمني مواكب هو معاهدة سـعد آباد ١٩٣٧ التي رعتها بريطانيا كترتيب لمحاصـرة النفوذ السـوفيتي وتثبيت الحدود وتنسيق الأمن بين العراق وتركيا وإيران وأفغانستان[٢١].

ثم جاء حلف بغداد ١٩٥٥ ليؤكد وظيفة الحدود ضـــمن كتلة احتواء غربية تقودها بريطانيا والولايات المتحدة وتركيا، قبل أن تنســـحب بغداد منه بعد ثورة ١٩٥٨ وتتبنى خطاب السيادة المستقلة، لتتحول الحدود مع تركيا من جدار ردع سوفيتي إلى ممر مراقب بين دولتين يختلف موقعهما في الاســتقطاب الدولي[٢٢]. كما شــكّل ملف كركوك بُعدًا اســتراتيجيًا ضــمن الإدراك التركي، غير أن بغداد تعاملت معه كمسألة سيادة داخلية لا كملف تفاوضــي إقليمي، ما جعل المقاربة العراقية تسعى إلى إغلاق النافذة الدولية على كركوك عبر خطاب ســـيادي موحد، ورغم الخطاب القومي العربي في بغداد آنذاك والمحور التاريخي المناوئ للعثمانية خلال الثورة العربية الكبرى، لم تتبلور تجاه أنقرة معادلة خصــومة مباشــرة؛ إذ غلبت البراغماتية الوظيفية على الخطاب، نتيجة أهمية منفذ جيهان النفطي لاحقًا، ومســـار الطرق التجارية نحو البحر الأبيض المتوسط[٢٣].

في عقدي السبعينيات والثمانينيات، أدّى تصاعد النشاط الكردي المسلح في مناطق الوعر الحدودي إلى خلق بيئة "ســـيادة طبقية" تتوزع بين الدولة المركزية والقوى المحلية والتدخلات التركية المحدودة، قبل أن تتطور إجراءات أنقرة إلى عمليات عسكرية مباشرة داخل الشمال العراقي في عقدي الثمانينيات والتسعينيات تحت عنوان مكافحة حزب العمال الكردستاني (PKK)، مُختبرة حدود بغداد وسيادتها في فضاء جغرافي يصعب ضبطه عمليًا[٢٤].

ومع إطلاق مشروع جنوب الأناضــول (GAP) في نهاية عقد الثمانينيات، دخلت المياه كأداة جيوسياسية تركية أعادت تعريف نهري دجلة والفرات بوصفهما موردي سيادة لا مجرد أنهار دولية، فقرأت بغداد هذا التحول كـ"إعادة ترميز طبيعي للحدود" عبر التحكم بالمنســـوب وتوقيت إطلاقها، ما غيّر وظيفة النهر من قناة اتصـــال

زراعي واقتصادي إلى أداة ضبط إقليمي تُستخدم في موازنة استقرار شمال العراق وتوجيه سلوك الدولة المركزية[٢٥].

وفي تسعينيات القرن الماضي، ومع تفكك بنية الدولة العراقية إثر حرب الخليج وفرض الحظر الدولي، لم تُدرِك بغداد علاقتها مع أنقرة بوصفها علاقة خصومة تهدد وحدة العراق، بل باعتبارها شريكا ظرفيًا في المصلحة مع تركيا – ومع سوريا بدرجة موازية – لكبح أي مسعى لبلورة كيان كردي مستقل في شمال البلاد. ولم يرتقِ هذا التوافق إلى مستوى التحالف السياسي الرسمي، بل ظل إطارًا وظيفيًا فرضته الجغرافيا ومخاوف الأمن الإقليمي؛ فتركيا لم ترَ نفسها ضامنًا معلنًا لوحدة العراق، بقدر ما خشيت أن يشكل انفصال الشمال سابقة قد ترتد على أمنها الداخلي[٢٦].

ومع انتقال مركز الثقل من الدولة المركزية إلى قوى محلية وشبكات حزبية–مناطقية بعد عام ٢٠٠٣، تعاظم الدور التركي اقتصاديًا وعسكريًا، لكنّه بقي محكومًا بالاحتواء الاقتصادي الأمني، حيث تحوّلت المعابر التجارية "خاصة إبراهيم الخليل" إلى رافعة نفوذ اقتصادي–سياسي، بالتوازي مع عمليات عسكرية أعمق وصولًا إلى مناطق متقدمة في دهوك ونينوى.

وهكذا، تتجسد الحدود العراقية–التركية كنموذج ممر تحت رقابة وظيفية عالية (corridor under security regulation)، لا كحاجز صدام، حيث تُعاد صياغة وظيفة الحدود وفق توازن معقّد بين الجغرافيا الجبلية، والسيطرة الهيدرولوجية، والاقتصاد الحدودي، وعمق الأمن القومي التركي. وفي ضوء نموذج هاجِت، تتبدّى هذه الحدود بوصفها فضاءً وظيفيًا ديناميكيًا تُعاد صياغته مع تغيّر

كلفة الحركة وقدرة الفاعل الإقليمي على احتكار نقاط العبور وإدارة مسارات الطاقة والمياه؛ ما يجعل استقرارها نتاج إدارة مستمرة للمساحة لا مجرد ترسيم قانوني ثابت.

الحالة السورية: الحدّ بوصفه ممرًا مشرقيًا مشروطًا وصراعًا على مركزية المجال العربي

يُقارب العراق حده مع سوريا بوصفه أحد أكثر حدوده قابلية للتحوّل الوظيفي؛ فالمسافة الجغرافية هنا منخفضة الاحتكاك، والصحاري الممتدة عبر الأنبار إلى دير الزور لم تكن تاريخيًا خطوط قطع، بل مسالك عبور متصلة نحو البحر الأبيض المتوسط وحلب ودمشق، ما منح هذا الحد طابع "الممر المشرقي" الذي تعبره التجارة والقبائل والطرق العسكرية منذ العصر العباسي[٢٧].

إلا أنّ هذه الجغرافيا التي يسّرَت الحركة لم تنتج بالضرورة تعاونًا سياسيًا؛ إذ تحوّلت مع نشوء الدولة الحديثة إلى مساحة تنازع على مركزية المجال العربي أكثر كونها ساحة صراع حدودي تقليدي.منذ لحظة التأسيس، قُطعت شبكات المجال التاريخي بين العراق وسوريا بفعل هندسة سايكس–بيكو، فانتقلت العلاقة من فضاء تداول مشترك إلى خط سيادة يراد له احتواء أي وحدة عربية محتملة[٢٨].

كان أثر هذه القطيعة مضاعفًا لكون الطرفين تبنيا لاحقًا الخطاب القومي؛ غير أنّ تماثل الهوية لم يؤسس للتكامل، بل أنتج تنازعًا على من يحتكر تمثيلها؛ فالمنافسة بين الهاشميين في بغداد والقيادة السورية، ثم بين بغداد البعثية ودمشق البعثية، جعلت الحد أداة لإغلاق المجال لا فتحه. وهنا تتجلى مقاربة هاجِت بوضوح: المكان حين يتشبع بالرمزية يتحول من ممر إلى كتلة مقاومة للحركة، حتى وإن كانت البنية الجغرافية مواتية للاتصال[٢٩].

كما ظهرت مشاريع الوحدة الهاشمية–السورية بعد استقلال سوريا ولبنان (١٩٤٣–١٩٤٦)، متصلة بفكرة "الهلال الخصيب" الهادفة لربط العراق بالمشرق عبر سوريا، وتحويل الحدود إلى قناة تدفق بدل حاجز. وتزامن ذلك مع إنشاء خط كركوك–بانياس (1952) الذي منح العراق منفذًا استراتيجيًا للمتوسط وربط استقرار التجارة العراقية باستقرار سوريا[٣٠]. بيد أن التحولات الإقليمية —خاصة الحرب العربية–الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وثورة ١٩٥٨ في العراق— أعادت ترتيب وظيفة الحدود بعد عرض مشاريع لإزالة الحدود تدريجيًا، لكن ضمن صيغة اتحادية مرنة لا تلغي السيادة، لأهمية الجسر السوري نحو المتوسط.

ومع صعود النفط كعامل جيو–اقتصادي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، اكتسبت هذه الحدود قيمة استراتيجية مضاعفة؛ إذ استخدمت دمشق خط كركوك–بانياس كورقة ضغط، ما دفع بغداد لإعادة تدوير تدفقاتها عبر تركيا والخليج[٣١]. في هذا السياق، تبرز قاعدة هاجِت مرة أخرى، حين تُغلق قناة تدفق، لا يتوقف التدفق بل يُعاد هندسته، فالمسألة لم تكن صراع جغرافيا فقط، بل صراعٌ على من يتحكم بمفاتيح العبور إلى البحر الأبيض المتوسط وأسواق النفط. ورغم ذلك، لم يتحول التوتر إلى قطيعة كاملة، إذ ظلت بغداد تدرك أن الانغلاق على سوريا هو خسارة "نافذة إلى الغرب"، ما حافظ على حدٍّ وظيفي وإن كان مشحونًا أيديولوجيًا.

ثم جاءت الحرب العراقية–الإيرانية لتعيد تعريف الحد وظيفيًا؛ فدمشق انحازت إلى طهران، لكن بغداد لم تتعامل مع هذا الحد كجبهة عسكرية، بل كممر قابل للاستعادة حين تتبدل البيئة الإقليمية، وهو ما حدث في التسعينيات من القرن الماضي حين سمحت سوريا بوصول سلع ومواد إلى العراق ضمن سياق "ممر

إنقاذ سياسي" في مواجهة الحصار الدولي[٣٢]. وهو ما يجسد تصور هاجِت حول المرونة الوظيفية للحدود تحت تأثير الصدمات الجغرافيا السياسية.

أما بعد عام ٢٠٠٣، فقد تحوّل الحدّ من بنية سيادة بين دولتين إلى مجال شبكي مفتوح أمام تدفقات بشرية وعسكرية وتجارية غير رسمية. ولأول مرة منذ قيام الدولة العراقية، لم تعد الحدود تعبيرًا عن توازن دولة مقابل دولة، بل عن تفاعل شبكات اجتماعية ومسلحة واقتصادية بين غرب العراق وشرق سوريا. ومع ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتراجع سلطة الدولة على الممر، انهار الحد فعليًا وتحوّل إلى "مجال محكوم بالقوة" لا بالنص القانوني، فغياب آليات السيطرة أعاد تشكيل الفضاء الحدودي بوصفه مصدرًا لسلطة جديدة، لا امتدادًا لسلطة الدولة السابقة. وعندما استعادت بغداد خط الحدود في ٢٠١٧–٢٠١٨، لم تُستعاد وظيفة الخط فحسب، بل استُعيدت قدرة الدولة على تحديد كلفة العبور والتحكم في العقد البرية من القائم إلى البوكمال، بما يؤكّد أن استقرار هذا الحد ليس أثرًا لخطوط على الورق، بل لسيادة عملية تُمارَس على الممرات.

وهكذا، يتمايز الحد العراقي–السوري عن الحدين الإيراني والتركي في أنه حدّ ذو جغرافيا ميسّرة وسياق سياسي معرقِل؛ فبينما رفعت الجبال كلفة الحركة مع إيران وتركيا وخفّضت الحاجة للتفاعل، خفّضت الصحراء هنا كلفة الحركة، لكن رفعت الأيديولوجيا كلفة الاتصال. وبهذا المعنى، تُظهر هذه الحالة مستوى أكثر تعقيدًا في قراءة هاجِت: فليست التضاريس وحدها من تحدد وظيفة الحد، بل تفاعل المكان مع مشاريع السلطة ورهانات الهوية. فالعراق لم ير سوريا بوصفها خصمًا حدوديًا بقدر ما رآها "حدّ المجال العربي"، أي بوابة يمكن أن توسّع أو تضيق مساحة العراق

السياسية. ولذلك ظل الحد السوري مساحة اختبار لمدى قدرة الجغرافيا على تجاوز السياسة، وقدرة السياسة على إغلاق ما تفتحه الخرائط.

الحالة العراقية–الأردنية: حدود وظيفية تُنتج الاستقرار عبر الممرات والتوازنات الدولية

تُعدّ الحدود العراقية–الأردنية نموذجًا فريدًا في منظومة حدود العراق، إذ لم تنشأ عن انفصال اجتماعي أو صراع سيادي، بل داخل مشروع حكم واحد تقاسمته العائلة الهاشمية بعد الحرب العالمية الأولى. فقد تسلّم الشقيقان الملك فيصل الأول في العراق والملك عبدالله الأول في شرق الأردن قيادة دولتين مجاورتين، بوصفهما امتدادًا لسلالة واحدة شرعية سعت بريطانيا إلى تمكينها لإدارة الفضاء العربي الجديد. هذا التأسيس العائلي–الملكي جعل الحدود في بداياتها امتدادًا إداريًا داخل مشروع عربي موحَّد قيد التشكل، لا فاصلًا بين كيانين مستقلين بالمعنى الصارم[٣٣]. ومع ذلك، لم تستطع هذه الوحدة السياسية أن تُبقي الحدود على طابعها الأولي؛ إذ سرعان ما تحوّلت إلى بنية وظيفية تُنظّم الحركة التجارية والعسكرية بين الخليج والبحر الأحمر، وتستجيب لمتطلبات التوازن الدولي البريطاني ثم الأمريكي في الإقليم، لتنتقل العلاقة من رابطة عائلية إلى شبكة ممرات وتدفقات تحكمها اعتبارات المكان أكثر مما تحكمها روابط النسب والهوية.

تحددت وظيفة هذا الحد في إطار رؤية القوى الكبرى لهما كنظامَي استقرارٍ يكملان بعضهما، إذ اختارت بريطانيا الأردن دولة عازلة (Buffer State) لحماية فلسطين وخطوط الاتصال الإمبراطورية، بينما صممت العراق دولة قلب طاقية وإدارية في الخليج والرافدين[٣٤]. وبذلك، كان الحد الحدودي بينهما عنصر تحكم جغرافي استعماري، لا استجابة لطبيعة اجتماعية أو اقتصادية محلية.

وعليه، فقد صيغت الحدود العراقية–الأردنية مبكرًا كـ ممر اتصال بري يربط الخليج ببلاد الشام والبحر الأحمر، عبر محور (البصرة–بغداد–الرمادي–طريبيل–عمّان–العقبة)، لتشكل قناة لوجستية تعوّض محدودية منفذ العراق البحري وتعزز السيطرة البريطانية على طرق الإمداد[٣٥]. هذه الهندسة جعلت الحدّ إطارًا لاقتصاد حركة وليس اقتصاد تماس، بحيث أُسست العلاقة الحدّية على مفهوم الوظيفة لا الانفصال.

في منتصف القرن العشرين، ومع بروز الولايات المتحدة بوصفها وريثة للنفوذ البريطاني، تطور الدور الأردني في الهيكل الأمني الإقليمي إلى نقطة ارتكاز في الاستراتيجية الغربية لموازنة الحضور السوفيتي في سوريا، واحتواء التحولات الراديكالية في العراق بعد عام ١٩٥٨. وهنا يظهر أثر الجغرافيا السياسية في سلوك الدولتين: فبينما كانت سوريا ساحة تنافس قطبي مباشر، بقيت الأردن مجال استقرار وعبور، ما خلق تدرجًا في الوظائف الحدودية العراقية :صراع–توازن مع سوريا، عبور–استبقاء مع الأردن.

تجلت الطبيعة الوظيفية للحد العراقي–الأردني بصورة أوضح خلال الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، حين تحوّلت الحدود إلى رئة استراتيجية للعراق عبر العقبة، إذ أتاح الأردن منفذًا بحريًا بديلًا وضمانة لوجستية، في مقابل حصوله على النفط العراقي بأسعار تفضيلية[٣٦]. هذا التموضع يُمثل تطبيقًا عمليًا لمفهوم هاجِت حول البدائل المكانية: فكلما ارتفعت تكلفة المسار الخليجي نحو البحر، انخفضت تكلفة المسار عبر الأردن، فازدادت أهميته السياسية والاقتصادية.

ثم جاءت العقوبات الدولية في التسعينيات لتجعل الحدود شريان بقاء فعلي للعراق، إذ تحولت عمّان والعقبة إلى خط إمداد إنساني وتجاري غير رسمي[٣٧]، مُنتجة حالة

حدودية لا تُشـــبه أيًّا من حدود العراق الأخرى: حدود تفتح عندما تغلق الجغرافيا الدولية، وتعمل بوصفها قناة إنقاذ لا خط فصل. هنا غلب الوظيفي على النموذجي، وانخفضت تكلفة التعاون إلى أدنى مستوياتها مقارنة ببدائل مثل سوريا أو تركيا، ما عزز منطق "الحد كمسار اضطراري" أكثر منه "حد كإطار سيادي."

بعد عام ٢٠٠٣، دخل الحد مرحلة أمنية جديدة؛ إذ بات العراق يواجه تهديدات العبور من الغرب، وتحول الأردن إلى حاجز اســـتقرار أمني، فيما بقيت وظيفة العبور اللوجســتي قائمة، لكنها محكومة بشــروط ضــبط عابر الحدود لا تشــجيع الحركة غير الخاضــعة للســيطرة. لاحقًا، ومع طرح مشــروع خط البصــرة–العقبة وخطط الربط الكهربائي، عاد الحد إلى لعب دوره كمنصة تكامل طاقي–تجاري، بما يؤكد أن طبيعة العلاقات الحدّية تتحدد بتغير الوظيفة المكانية والبيئية الدولية، لا الخطاب السياسي وحده.

في المحصـــلة، تكشـــف الحالة الأردنية أن فهم الحدود لا يســـتقيم عبر المقاربات القومية أو الاعتبارات الوجدانية، بل عبر تحليل مقاربات المكان والقدرة على التحكم بتدفق السلع والطاقة والأمن. فالحد مع الأردن لم يكن يومًا مساحة صراع أو وحدة غير منجزة، بل بنية جيو–اقتصـــادية وإســـتراتيجية تحولت مع الزمن من مســـار إمبراطوري إلى قناة إقليمية للمرونة الاستراتيجية، ومن فضاء عبور تجاري إلى خط أمان ســياســي، ومن نقطة نهاية لفضــاء العراق إلى نقطة انطلاق نحو فضــاءات بديلة. وهكذا، تُجســد الحالة الأردنية الفكرة الجوهرية لنموذج هاجِت: الســياســة لا تتجاوز الجغرافيا، بل تتحرك داخل حدودها، وتتغير وظيفتها كلما تغيرت كلفة واتجاهات التدفقات عبر المكان.

الحالة العراقية–السعودية: الحدود كفضاء استقرار وظيفي وعمق إستراتيجي متحوّل

تُجسِّد الحدود العراقية–السعودية شكلًا خاصًا من تفاعل المكان والسياسة؛ فهي حدود صحراوية ممتدة كانت مجالًا لتحرك القبائل وتداخل الحواضن البدوية وتمثّل في نظر الدولة العراقية فضاءً منخفض الاحتكاك السكاني لكنه عالي القيمة الإستراتيجية، إذ لم تُبنَ هذه الحدود على تماس اجتماعي أو تعارض هوياتي كما في الحالة الإيرانية أو التركية، بل تشكّلت تاريخيًا بوصفها أداة ضبط جغرافي للتوازن الإقليمي، ومسارًا وظيفيًا للطاقة والأمن. ومن منظور بيتر هاجِت، نحن أمام نموذج حدود تحكمها "كلفة الحركة" و"منطق الفراغ الوظيفي"؛ إذ يُقلّل الامتداد الصحراوي من احتمالات الصدام المباشر، لكنه يجعل السيطرة على نقاط العبور والبنية التحتية شديدة الحساسية.

تاريخيًا، برزت معاهدة العقير عام ١٩٢٢ بوصفها اللحظة التأسيسية لهذه الحدود، حين رعت بريطانيا ترسيم الخط الصحراوي لضبط حركة القبائل وتحويل المجال الطبيعي إلى هندسة سياسية تخدم مصالحها في الخليج، عبر خلق حزام رملي عازل يفصل العراق — بوصفه مركزًا حضريًا–نهريًا وممرًّا استعماريًا للطاقة — عن قلب شبه الجزيرة الذي كانت الرياض تبنيه ككيان ديني–قبلي صاعد[٣٨]. وبهذا أصبح الحد، وفق هاجِت، ليس خطًا بل وظيفة: جعل "الفراغ الجغرافي" أداه لخفض الاحتكاك السياسي وتأمين الممرات البريطانية الحيوية نحو الخليج والهند.

مع اكتشاف النفط في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي أصبحت الصحراء التي كانت تمثل فضاءً مفتوحًا للقبائل مجالًا لسيادة استراتيجية، لا سيما مع صعود شركة أرامكو وتحوّل السعودية إلى محور طاقة عالمي، مقابل استمرار

العراق كقوة نفطية صاعدة[٣٩]. وهكذا لم يعد الحد الصحراوي فراغًا، بل مجال احتياط نفطي وتوازن استراتيجي.

كما اتسمت العلاقة مع السعودية خلال العهد الملكي العراقي بطابع حذرٍ متبادل، نتيجة اختلاف البنى الشرعية والسياسية بين النزعة الهاشمية ذات الأفق الوحدوي في بغداد والمدرسة النجدية المرتكِزة إلى الشرعية الدينية. ومع ذلك، لعبت الجغرافيا دورًا حاسمًا في كبح التصعيد؛ فارتفاع كلفة الحركة عبر الصحراء وغياب التداخل السكاني والعمراني جعلا الحد فضاءً منخفض الاحتكاك، ما ثبّت وظيفة "الاستقرار المحافظ" ضمن المظلة الأمنية البريطانية[٤٠].

غير أن انقلاب عام ١٩٥٨ وما صاحبه من تموضع قومي–ثوري وانفتاح على الاتحاد السوفيتي أعاد إنتاج المجال الحدودي بوصفه "حافة أيديولوجية" فاصلة بين نظام جمهوري راديكالي ونظام ملكي محافظ. ورغم تصاعد الاتهامات المتبادلة بدعم قوى معارضة، حافظت الجغرافيا الصحراوية — من حيث كلفة الحركة وضعف البنية التحتية — على طابع الردع السياسي بدل الاحتكاك العسكري. هنا تتجلى رؤية هاجِت حول تغير وظيفة المكان تبعًا لتحولات التدفق السياسي: فالحد لم يصبح ممر مواجهة، بل ظل مجالًا تحكمه تكلفة الحركة ومنطق الردع عن بُعد. خلال الحرب العراقية–الإيرانية، اكتسب الحد العراقي–السعودي وظيفة "العمق العربي الدفاعي"، إذ دعمت الرياض بغداد باعتبارها خط صدٍّ أول أمام النفوذ الإيراني الثوري، ما جعل الحد فضاءً وظيفيًا لضمان توازن الخليج ومنع اختراق إيراني جنوبًا[٤١]. ورغم أن الصحراء حدّت من تحويله إلى ميدان عمليات، فإنها شكّلت ممر دعم لوجستي–استراتيجي لا ساحة تماس.

غير أنّ غزو الكويت عام ١٩٩٠ مثّل انعطافًا جذريًا؛ إذ انهار تصور الحد كعمق عربي مشترك، وأصبح خطًا يفصل بين نظام إقليمي مضطرب وقوة دولية آخذة بالتشكل. فقد أدى لجوء السعودية إلى التحالف الدولي إلى تحويل الحد إلى منصة عبور رئيسية للقوات الأجنبية وممرّ لإعادة هندسة ميزان القوى في الخليج، الأمر الذي رفع كلفة الحركة على العراق إلى مستويات غير مسبوقة، وأعاد تعريف الحد كجدار ردع استراتيجي في بنية الأمن الخليجي[٤٢]. وقد أظهرت هذه اللحظة أن التدفقات العسكرية، حين تبلغ مستوى معينًا من الكثافة، قادرة على تحويل الممرات المفتوحة إلى حواجز صلبة، وتعيد تشكيل الجغرافيا بوصفها أداة سلطة لا مجرد خط سيادة مرسوم على الخرائط.

وبعد عام ٢٠٠٣، دخل الحد العراقي–السعودي طورًا جديدًا مع تفكك سلطة الدولة المركزية وصعود الجماعات المتطرفة العابرة للحدود، فتحول من فضاء صحراوي منخفض الاستخدام إلى مجال أمني مُراقَب. واستخدمت بغداد والرياض أدوات السيطرة المكانية —بناء الحواجز الحدودية، ووضع رادارات ودوريات مشتركة — لإعادة رفع "تكلفة العبور" غير المشروع، في تجسيد لما يسميه هاجِت إعادة ترميز الكلفة المكانية باعتبارها أداة لإدارة التدفق والسيادة ومع تراجع التهديدات بعد ٢٠١٧، عاد الحد تدريجيًا إلى وظيفة ممر اقتصادي–لوجستي، خصوصًا مع المشروعات التجارية والطاقة[٤٣]، ما يؤكد قاعدة هاجِت :الحدود تنتقل بين الحاجز والممر وفق تغير البيئة الأمنية وقيمة المكان.

الحالة العراقية–الكويتية: الحد البحري كمعامل سـيادة، وقيد جيو–طاقي، وعقدة ضبط دولي

منذ الاعتراف العثماني–البريطاني بمكانة الكويت في مشـروع اتفاق ١٩١٣[٤٤] وخرائطه الملحقة، ثم مذكرة المندوب السامي في ١٩٢٣، صيغت الحدود العراقية–الكويتية بوصـفها قرارًا لتحديد وظيفة المكان أكثر من كونه تسـويةً اجتماعية فبريطانيا لم ترسـم خطًا، بل أعادت هندسـة "تكلفة الوصـول" للعراق إلى الخليج، مُرسِّخة الوضع الذي جعل الكويت منفذًا بحريًا مستقلاً وامتدادًا بحريًا للإمبراطورية، فيما منع بغداد من امتلاك منفذ بحري قادر على منافسة النفوذ الإمبراطوري[٤٥].

وما أن صـار النفط المورِدَ الناظم لاقتصـاد السـياسـة، تبدّلت قيمة المكان جذريًا: فالمكامن المشتركة على تخوم الحد، مثل الرميلة وشمالها، نقلت الحدّ من خطّ رملي إلى حدّ عالي القيمة، أي «عقدة طاقة» تتحكّم بالتدفّقات وتُنتج سـلوكًا سـياسـيًا جديدًا. ومع صـعود الشركات والامتيازات، أصـبح الترسيم، قديمه وحديثه، يُقرأ من بغداد لا كإطار محايد، بل كهندسة لقنوات التدفّق تُبقي كلفتها عالية على العراق[٤٦]. ففي عام ١٩٦١، زعزع إعلان اسـتقلال الكويت هذه الهندسـة؛ فطالب عبد الكريم قاسم بضمّ الكويت، لكن عملية فانتاج البريطانية أعادت تثبيت الحد كخطّ عضوي في بنية أمن الطاقة العالمية وليس كبُعد تاريخي للنزاع الثنائي[٤٧]. هنا يظهر منطق هاجِت مجددًا: حين تكون كلفة تغيير الحد أعلى من مكاسـب ذلك التغيير، يتجمّد النظام المكاني ويُستدعى النظام الدولي لحمايته.

كما تجلّت دينامية «الحدّ/الممرّ» على نحو مُفارِق في الثمانينيات من القرن الماضـي، حيث دعمت الكويتُ العراقَ في حربه مع إيران لأن اسـتقرار خطوط الطاقة والملاحة في الخليج يُمثّل مصلحة مباشرة للكويت، لكن هذا التقارب الوظيفي

لم ينهِ تناقض القراءة للمجال. ومع انتهاء الحرب تصاعدت اتهامات بغداد للكويت بشأن الحفر المائل في الرميلة وملف تجاوز حصص أوبك والمطالبة بالديون، وهي سردية اختلط فيها الاقتصادي بالحدودي على نحوٍ جعل «إعادة هندسة المجال بالقوّة» خيارًا مطروحًا عام ١٩٩٠[٤٨].

وبعد حرب ١٩٩٠–١٩٩١، حُسِمت المسألة قانونيًا–إجرائيًا عبر لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود العراق–الكويت (UNIKBDC - The United Nations Iraq–Kuwait Demarcation Commission)، التي قدّمت تقريرها النهائي في مايو/أيار ١٩٩٣؛ فأُنشِئت علامات حدودية برية–بحرية دقيقة، وجاءت النتيجة منطبقةً إلى حد كبير مع أطروحات بريطانية سابقة حول الخطّ البري ومقتربات خور عبد الله، مع بقاء مسألة الجزر لصالح الكويت. هذه العملية، التي ثبّتها مجلس الأمن، نقلت الحدّ من خرائط النفوذ إلى علاماته المادية، وأعادت تعريف وظيفة المكان من ساحة نزاع مفتوح إلى خطّ مُقنّنٍ أمميًا يحدّد بدقة تكاليف الحركة والوصول البحري للعراق[٤٩].

وبعد عام ٢٠٠٣، تراجع منسوب الصدام الحدودي التقليدي لصالح إدارة تقنية للتدفّقات: موانئ (أم قصر/خور الزبير)، حماية منشآت، ضبط تهريب، وربط كهربائي/طاقي محتمل. أي إنّ الحد عاد إلى وظيفة الممرّ المُنضبط ضمن ترتيبات إقليمية–دولية، لا إلى ساحة صراع سيادي. وبالتالي ليست «قضية الكويت» صراع هوية بقدر ما هي صراع على وظيفة المكان من الوصول البحري، وحصص استغلال المكامن النفطية، وعلامات الممرّات؛ وما إن تحوّل الحدّ إلى عقدة أممية مُقنّنة حتى انخفض هامش «إعادة الهندسة بالقوة» لصالح إدارة تعاونية للتدفّقات.

ويكشف هذا التحوّل أن استقرار الحدود لم يعد نتاج ترسيمها فحسب، بل نتاج توازن مستمر بين كلفة الحركة، وأنماط الاتصال، وقدرة كل طرف على إدارة منافذه. فحين تصبح كلفة تعديل الحد أعلى من أي مكسب محتمل، تُستبدل استراتيجيات تعديل الجغرافيا باستراتيجيات تعديل السلوك السياسي، ويغدو الحد أداة لتنظيم التدفق بدلاً من أن يكون محورًا للنزاع السيادي.

جدول رقم (١): جدول مقارن لحدود العراق كعقدة جيو–مكانية تتفاعل مع ست بيئات حدودية وظيفية مختلفة وفق نموذج بيتر هاجِت

الجار	الطبوغرافيا/الوسيط المكاني	الوظيفة الغالبة وفق هاجِت	العقد ومحاور التدفق الحاكمة	هندسة القوى الكبرى/التدخل الخارجي	أدوات/آليات الضبط من منظور بغداد	نقطة التحوّل الحاسمة	المحصّلة وقاعدة نظرية مستخلَصة
إيران	جبال زاغروس + شط العرب (نهر/ملاحة)	**تحوّل ممر–حاجز حسب كلفة الاتصال والتهديد**	شط العرب/خط التالوك؛ ممرات كردستان الجبلية؛ تخوم ديالى–البصرة	أرضروم ١٨٤٧/ بروتوكول القسطنطيني ة ١٩١٣ ومحاضر لجنة ١٩١٤،سعد آباد ١٩٣٧؛ اتفاق الجزائر ١٩٧٥؛ ثورة عام ١٩٧٩؛ الحرب ١٩٨٠–١٩٨٨؛ ما بعد ٢٠٠٣ (شبكات وكيلة)	تفاوض ملاحي–حدودي؛ إدارة ملف الأكراد؛ موازنة النفاذ السياسي غير الرسمي؛ ضبط المنافذ النهرية	1975 تقايض ممرات النفاذ(بالتالو ك) ثم ١٩٧٩–١٩٨٠ (انقلاب إلى حاجز صدامي)	**قاعدة: كلّما ارتفعت تكلفة الاقتراب سياسيًا وأيديولوجيًا، يتحوّل الحد من شبكة تفاعل إلى حاجز صراع حتى لو ظلت الجغرافيا تسمح بالاتصال؛ الاستقرار وظيفة توازن السيطرة على العقد لا النصوص وحدها.**

تركيا	جبال شمالية وعقد ممرات؛ حوضا دجلة/الفرات	**ممر تحت رقابة وظيفية أمنية**	خط كركوك–جيهان؛ معبر إبراهيم الخليل؛ مشاريع GAP المائية	تسوية الموصل ١٩٢٦؛ سعدآباد ١٩٣٧؛ حلف بغداد ١٩٥٥؛ عمليات عبر الحدود ضد PKK؛ ضغط هيدرولوجي	براغماتية طاقوية–تجارية؛ احتواء أمني؛ إدارة ملف كركوك كـ«سيادة داخلية»؛ تفاوض مائي	سبعينات–تسعينات (صعود PKK)، ثم مشاريع المياه مثل GAP؛ ما بعد ٢٠٠٣ (تعاظم النفوذ الاقتصادي–الأمني)	**قاعدة: حين تتغلّب شبكات الارتباط الطاقوية والتجارية على الحساسية الأمنية، يستقر الحد كممر مضبوط؛ المياه ترفع كلفة الحركة السياسية دون قطع التدفق كلياً.**
سوريا	صحراء الأنبار–دير الزور (احتكاك منخفض) إلى البحر الأبيض المتوسط	**ممر مشرقي مشحون رمزيًا (قابل للتحوّل)**	طريق بغداد–دمشق؛ خط كركوك–بانياس؛ معابر القائم/البوكمال	سايكس–بيكو؛ تنازع تمثيل القومية؛ انحياز دمشق لإيران في الثمانينات؛ التسعينات «ممر إنقاذ» تحت العقوبات؛ ما بعد ٢٠٠٣ انهيار خط السيادة (داعش) ثم استعادة ٢٠١٧–٢٠١٨	تحويل التدفقات نحو تركيا/الخليج عند الإغلاق السوري؛ إدارة أمنية للغرب؛ إعادة فتح/ضبط الممرات بعد ٢٠١٧	المشاريع الوحدوية؛ في الثمانينات (انحياز دمشق لطهران)؛ في التسعينات (قناة إمداد للعراق)؛ ٢٠١٤–٢٠١٧ (داعش ثم استعادة السيطرة)	**قاعدة: انخفاض تكلفة الاقتراب الجغرافي لا يعني اتصالاً سياسيًا؛ رمزية الهوية قادرة على تحويل الممر إلى كتلة مقاومة حتى لو ظلت الطرق سالكة.**

الأردن	صحراء مفتوحة + منفذ العقبة	**ممر لوجستي منخفض الاحتكاك**	محور البصرة–بغداد–طريبيل–عمّان–العقبة؛ خط البصرة–العقبة المقترح؛ تجارة/نقل بري	تمكين هاشمي–بريطاني؛ دور ارتكاز غربي بعد ١٩٥٨؛ رئة استراتيجية خلال الحرب مع إيران؛ «شريان بقاء» في التسعينات	تحديد أسعار نفط تفضيلية؛ تسهيل عبور إمدادات؛ ضبط أمني بعد ٢٠٠٣؛ توسيع الربط الطاقي لاحقًا	في الثمانينات (رئة عبر العقبة)؛ في التسعينات (ممر إمداد تحت العقوبات)؛ ما بعد ٢٠٠٣ (حاجز أمني ثم تكامل)	**قاعدة: عندما تكون بدائل الوصول الى البحر عالية الكلفة، تتحول الحدود الصحراوية إلى قناة مرونة استراتيجية تُخفّض كلفة الدولة وتزيد قابلية الاستقرار.**
السعودية	صحراء عميقة منخفضة الكثافة	**حد منخفض الاستخدام يتحوّل حسب المخاطر**	نقاط عبور صحراوية؛ شبكات مراقبة بعد ٢٠٠٣	العقير ١٩٢٢ (حزام رملي عازل بريطاني)؛ عمق عربي دفاعي في الثمانينات؛ ١٩٩٠ جسر للتحالف الدولي؛ ما بعد ٢٠٠٣ أمن حدودي معزّز	ردع سياسي زمن الحرب الباردة؛ بعد ٢٠٠٣ رفع كلفة العبور غير الشرعي (رادارات/حواجز/ تعاون استخباري)؛ لاحقًا ممر اقتصادي	1990 انعطاف من عمق دفاعي إلى جدار (ردع لنظام الخليج)؛ ٢٠٠٣–٢٠١٧ أمن حدودي مُحكم	**قاعدة: في الفراغات الصحراوية تتحكّم كلفة الحركة ببنية الصراع؛ ترتفع القدرة على الهندسة الأمنية (رفع الكلفة) أكثر من القدرة على تحقيق مكاسب هجومية.**
الكويت	ساحل قصير/مرافئ + مكامن نفط على التخوم	**حدّ طاقوي–بحري مركزي خاضع لضبط دولي**	الرميلة/الشعيبة؛ خور عبد الله؛ موانئ أم قصر/خور الزبير	1913/1923 هندسة وصول بحري؛ عملية فانتاج ١٩٦١، ١٩٩٠ الغزو؛ ١٩٩٣ ترسيم أممي	مرافعة قانونية–أممية؛ تحويل الملف إلى تقنين دولي؛ إدارة موانئ/تهريب/ ربط كهربائي	1993 تحويل الحد إلى عقدة أممية	**قاعدة: حين تصبح تكلفة تغيير الحد أعلى من أي مكسب، يُستدعى النظام**

						بري–بحري؛ ما بعد ٢٠٠٣ إدارة تدفقات تقنية	الدولي لتثبيته؛ تتحول السياسة إلى إدارة تدفّق بدل نزاع سيادة.

الخاتمة

تُظهِر هذه الدراسة، عبر تطبيق مقاربة بيتر هاجِت على الحدود العراقية، أنّ الخط الحدودي ليس معطىً ثابتًا، بل منظومة دينامية تتبدل وظيفتها تبعًا لتغيّر كلفة الحركة ومستوى الاتصال وقدرة الدولة على التحكم بالعُقد الجغرافية والممرات الحيوية. فالحالة العراقية تكشف بوضوح أن الجغرافيا ليست عاملًا خامدًا، كما أنّ التحولات السياسية لا تعمل في فراغ؛ فالحد يصبح ممرًا حين تتفوّق جدوى التدفق التجاري والطاقوي، ويتحول حاجزًا عندما ترتفع حساسية الأمن، وينقلب إلى مجال نفاذ شبكي حين تتراجع قدرة الدولة عن احتكار أدوات السيطرة. وبمقارنة الحالات الست، يتضح أنّ الحد الإيراني يمثل نموذجًا لاتساع الجغرافيا مقابل كثافة الاحتكاك الإستراتيجي، وأن الحد التركي يعمل كقناة عبور مضبوطة تحكمها موازنة اقتصادية–أمنية، فيما يُجسّد الحد السوري مفارقة انخفاض كلفة الحركة المكانية مقابل ارتفاع كلفة الاتصال السياسي. أما الحد الأردني فبرز كبنية عبور وظيفية ارتبطت بمعادلات الدعم والاعتماد المتبادل، في حين أنتج الحد السعودي بيئة استقرار صحراوي تُدار عبر رفع كلفة النفاذ. وتبقى الحالة الكويتية المثال الأكثر وضوحًا على قدرة القوى الكبرى والمؤسسات الدولية على "تقنين المكان" وتحويله من موضوع نزاع سيادي إلى بنية أممية لتحديد كلفة الوصول البحري.

وتقود هذه النتائج إلى استنتاج أوسع مفاده أن السيادة العراقية كانت تاريخيًا سيادة على التدفق أكثر مما هي سيادة على الخط، وأن استقرار الحدود ارتبط بقدرة الدولة

على التحكم بالمنافذ، والموانئ، والممرات، والمصادر المشتركة، وليس بنصوص الحدود وحدها. كما يبيّن التحليل أن فاعلية العراق الحدودية ارتبطت بمقدار ما امتلكه من أدوات اتصال بديلة تسمح له بامتصاص الضغوط، وأن لحظة انهيار هذه البدائل كانت لحظة تعرض الخط لوظيفته الصلبة بوصفه حاجزًا مفروضًا من الخارج. ومن ثمّ فإن قراءة الحدود العراقية لا تنفصل عن فهمها كمشهد لتفاعل القوى الكبرى، والطاقة، والبنى التحتية، والهوية، والدولة، والشبكات العابرة للحدود، حيث تتحدد السياسة بقدر ما تتحدد الجغرافيا، ويتبدل معنى المكان كلما تغيرت بنية المخاطر وموازين القدرة على التحكم بالتدفقات.

وبذلك، يكشف البحث أن صلابة الحدود أو مرونتها لم تكن نتاج قرار سياسي مجرد، بل ثمرة انتظام مستمر بين الجغرافيا والقدرة المكانية وشبكات النفوذ الإقليمية والدولية، في إطار وصل بين الماضي ومرحلة الدولة الحديثة والتحولات ما بعد ٢٠٠٣. هذه المقاربة تُبرز أن العراق لم يكن مجرد متلقٍّ لشروط الجغرافيا، بل فاعلًا حاول —كلٌّ وفق لحظته التاريخية— إعادة تعريف وظيفة المكان، سواء عبر مشاريع البحر–الخليج، أو ممرات نحو البحر الأبيض المتوسط، أو محاور الربط العربي والتركي والإيراني.

وتفتح النتائج الباب أمام مسارات بحث مستقبلية تُعمّق دراسة تفاعل التحولات الجيو–طاقية والطرق العابرة للحدود مع البنى الأمنية والسيادية، وتختبر المتغيرات المكانية في ضوء الانتقال الإقليمي نحو اقتصاد لوجستي وشبكات طاقة وربط إقليمي رقمي ومادي. إن سؤال العراق الاستراتيجي في المرحلة المقبلة لن ينحصر في كيفية حماية حدوده، بل في كيفيّة تحويل الحدود إلى رأسمال جغرافي وظيفي

يســـتعيد الدور العراقي كمحور تدفق ومركزية إقليمية، في عالم تُعاد فيه صـــياغة وظيفة المكان بقدر ما يُعاد تشكيل ميزان القوة.

الهوامش:

---

1 Sluglett, Peter. *Britain in Iraq: Contriving King and Country, 1914–1932, pp40–64.*

٢ عبدالرزاق الحسني. *تاريخ العراق السياسي الحديث*، الجزء الثالث، ص٣٢٩.

3 Haggett, Peter. *Locational Analysis in Human Geography, pp26–69.*

4 Ibid, pp26–32.

5 Ibid, pp90–95.

6 Ibid, pp231–242.

7 Agnew, John. The Territorial Trap: *The Geographical Assumptions of International Relations Theory, pp53–54.*

8 Lapidus, Ira M. *A History of Islamic Societies, pp141–155.*

٩ حسن مجيد الدجيلي. *ايران والعراق خلال خمسة قرون، صص٦٨–٧٢.*

10 Tripp, Charles. *A History of Iraq, pp11–45.*

١١ منتشا شغيلي. *العراق في سنوات الانتداب البريطاني*، ترجمة هاشم صالح التكريتي، صص٣٨٣–٣٨٨.

12 Marr, Phebe. *The Modern History of Iraq, pp85–90.*

١٣ علاءجاسم محمد الحربي. *العلاقات العراقية–البريطانية ١٩٤٥–١٩٥٨*،صص٢٠٠–٢٠٢.

١٤ قحطان أحمد سليمان الحمداني. *السياسة الخارجية العراقية: من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣*، صص٢١.

١٥ فلاح شاكر أسود. *الحدود العراقيةالايرانية،دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين*، صص١٢–١٣.

١٦ عبدالرزاق الحسني، المصدر السابق، صص٣٥٢–٣٥٤.

١٧ حسن مجيد الدجيلي، المصدر السابق، ص٣٤٦.

١٨ قحطان أحمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص٤١٨.

١٩ منذر الموصلي. *القضية الكردية فى العراق, البعث و الاكراد، ص٣٣٩.*

20 Sluglett, Peter, Op. cit. pp52-64; Tripp, Charles, Op. cit. pp11-45; عبدالرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٣٣٠.

٢١ علي عبدالواحد حسون الصائغ. *موقف دول ميثاق سعدأباد من الاحداث الإقليمية(١٩٣٧-١٩٤٥)، ص١٠٠.*

22 Feroz, Ahmed. *The Turkish Experiment in Democracy , 1950-1975, p393.*

23 Marr, Phebe, Op. cit. pp134-139.

٢٤ احمد نوري النعيمي. *العلاقات العراقية-التركية، الواقع والمستقبل, صص٣٣٤-٣٦٠.*

25 Harris, Leila, *Water and Conflict Geographies of the Southeastern Anatolia Project.*

٢٦ احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٤٠١.

27 Lapidus, Ira M, Op. cit. p151.

٢٨ جورج انطونيوس. *يقظة العرب تاريخ الحرك العرب القومية، ص٣٥٣.*

29 Haggett, Peter, Op. cit. p94.

30 Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, pp488-496.*

31 Ibid, pp541-545.

32 Mansour , Imad and Thompson, William R. *Shocks and Rivalries in the Middle East and North Africa, pp119-122.*

٣٣ سعد ابو دية. *عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية، صص١٧١-١٨٧.*

34 Sluglett, Peter, Op. cit. pp103-110.

35 Marr, Phebe, Op. cit. pp118-120.

36 Yergin, Daniel, Op. cit. pp592-602.

٣٧ اياد عبد الكريم مجيد. *العلاقات العراقية-الأردنية بعد عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية*، ص٩١.

٣٨ عبدالرزاق الحسني، المصدر السابق، صص٣٦٤-٣٧٥.

39 Yergin, Daniel, Op. cit. pp402-410.

40 Tripp, Charles, Op. cit. pp30-45.

٤١ علاءجاسم محمد الحربي، المصدر السابق، صص٢١٢-٢١٨.

٤٢ عادل محمد العليان. *العراق في السياسات الامريكية المعاصرة ١٩٨٠-٢٠٠٣*، صص٢٧٣-٢٨٦.

٤٣ شيماء معروف فرحان. *العلاقات العراقية الخليجية بعد عام ٢٠٠٣ الواقع وافاق المستقبل*، صص٢١٣-٢١٤.

٤٤ فيليب وبلارد أيرلاند. ترجمة جعفر الخياط، *العراق دراسة في تطوره السياسي*، ص ٣٠.

45 Fromkin, David. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East, pp410-415.*

٤٦ مارثا دوكاس. *أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١ - ١٩٦٣*، صص١٤-٢١.

٤٧ المصدر نفسه، صص٣٣-٣٧.

48 Gregory, Derek. *The Colonial Present: Afghanistan, Palestine, Iraq, p156.*

49 Dawisha, Adeed. *Iraq: A Political History from Independence to Occupation, pp112-115.*

المصادر العربية:

١) **احمد نوري النعيمي.** *العلاقات العراقية-التركية، الواقع والمستقبل.* عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٢) **اياد عبد الكريم مجيد.** *العلاقات العراقية-الأردنية بعد عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية. مجلة دراسات دولية.* ٢ ١٠, ٢٠١١، الصفحات ٨١-١١١.

٣) **جورج انطونيوس.** *يقظة العرب تاريخ الحرك العرب القومية* . بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٨٧.

٤) **حسن مجيد الدجيلي.** *ايران والعراق خلال خمسة قرون.* بيروت : دار الاضواء، ١٩٩٩.

٥) **سعد ابو دية.** *عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية.* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

٦) **شيماء معروف فرحان.** *العلاقات العراقية الخليجية بعد عام ٢٠٠٣ الواقع وافاق المستقبل. مجلة المعهد.* ٣٠ ٩, ٢٠٢٢، المجلد ١٠، الصفحات ٢٠٥-٢٢٣.

٧) **عادل محمد العليان.** *العراق في السياسات الامريكية المعاصرة ١٩٨٠-٢٠٠٣.* عمان : دارجليس، ٢٠١٣.

٨) **عبدالرزاق الحسني.** *تاريخ العراق السياسي الحديث.* الطبعة السابعة. بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩. الجزء الثالث.

٩) **علاء جاسم محمد الحربي.** *العلاقات العراقية-البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨.* بغداد : بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

١٠) **علي عبدالواحد حسون الصائغ.** *موقف دول ميثاق سعدأباد من الاحداث الإقليمية(١٩٣٧-١٩٤٥).* دمشق : مطبعة تموز، ٢٠١٣.

١١) **فلاح شاكر أسود.** *الحدود العراقيةالايرانية،دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين.* بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٠.

١٢) **قحطان أحمد سليمان الحمداني.** *السياسة الخارجية العراقية: من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣.* القاهرة : مدبولي، ٢٠٠٨.

١٣) **مارثا دوكاس.** *أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١ – ١٩٦٣.* بيروت : دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

١٤) **منتشا شغيلي.** *العراق في سنوات الانتداب البريطاني.*المترجم:هاشم صالح التكريتي.بغداد:جامعة بغداد، ١٩٧٨.

١٥) **منذر الموصلي.** *القضية الكردية فى العراق, البعث و الاكراد.* دمشق : دار المختار، ٢٠٠٠.

١٦)**فيليب وبلارد أيرلاند.** *العراق دراسة في تطوره السياسي.* المترجم: جعفر الخياط. بيروت: دار البيضاء، ١٩٤٩.

References

1) **Agnew, John. The Territorial Trap: The Geographical Assumptions of International Relations Theory. Review of International Political Economy 1, no. 1 (1994): 53. Taylor & Francis, Ltd., 1994, Vol. 1, pp. 53-80. 1.**

2) **Dawisha, Adeed. Iraq: A Political History from Independence to Occupation. Princeton, NJ : Princeton University Press, 2009. pp. 112-115.**

3) **Feroz, Ahmed. The Turkish Experiment in Democracy , 1950-1975. Colorado : West veiw press, 1977 .**

4) **Fromkin, David. A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East. New York : Holt Paperbacks, 2001.**

5) **Gregory, Derek. The Colonial Present: Afghanistan, Palestine, Iraq. . Malden : Blackwell Publishing Ltd., 2004.**
6) **Haggett, Peter. Locational Analysis in Human Geography. London: Edward Arnold, 1977.**
7) **Harris, Leila. Water and Conflict Geographies of the Southeastern Anatolia Project. 2002, Society and Natural Resources, Vol. 15, pp. 743-759.**
8) **Lapidus, Ira M. A History of Islamic Societies. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.**
9) **Mansour , Imad and Thompson, William R. Shocks and Rivalries in the Middle East and North Africa. Washington, D.C : Georgetown University Press, 2020.**
10) **Marr, Phebe. The Modern History of Iraq. Boulder : Westview Press, 2012.**
11) **Sluglett, Peter. Britain in Iraq: Contriving King and Country, 1914–1932. London : I.B. Tauris, 2007.**
12) **Tripp, Charles. A History of Iraq. 3rd. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.**
13) **Yergin, Daniel. The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power. New York : Simon & Schuster, 1991.**